من حيث رأس المال أو التكنولوجيا، امر لا يهدد الصناعة العربية للفوسفات حالياً وحسب، بل يهدد، أيضاً، فرص تطوير هذه الصناعة مستقبلاً. فان سوريا والعراق والسعودية ومصر تتحول، حالياً، الى مصدر اضافي لانتاج الفوسفات او لزيادة انتاجه.

المنطقة الحرة للتجارة بين اسرائيل والولايات المتحدة

ويسترعي الانتباه في تصورات اسرائيل للتوسع، حتى في حدود السوق المشتركة للشرق الاوسط، انها تمثل «رؤيا لامبراطورية»، تستغرب، ببساطة، من أقوام أتوا من «الشتات» باسم البحث عن «الملجأ». وللحقيقة، فان السعي للسيطرة على المنطقة العربية هو من صميم الاستراتيجية الكونية للرأسمالية العالمية ذات المصالح التي لا حصر لها في هذه المنطقة. ومحاولة اخضاع هذه المنطقة، اقتصادياً، لما يسمى السوق المشتركة للشرق الاوسط أمنية من أماني الرأسمالية العالمية باقسامها كافة وعلى اختلاف جنسياتها. ومن أجلها، ينبغي هدر الوجود المستقل للعرب. ولا مانع من ان تُتوجّ اسرائيل وصياً على الاقتصاد العربي، بوصفها شريكاً صغيراً للرأسمالية العالمية. ومن خلال محاولة احتكار التقدم التكنولوجي، تعيد اسرائيل النظر في تخصصات العرب في الانتاج، وتقيم نمطاً جديداً لتقسيم العمل في اطار التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل. ولا شك في ان ذلك يتضمن، أيضاً، تصفية السوق المشتركة العربية على أيدي السوق المشتركة الهجينة، وكذلك تصفية كل ما تم من خطوات متواضعة للتكامل الاقتصادي العربي بأسره، تمهيداً لنبذ دعوة القومية العربية وتحقير الشعوب بالانتماء العربي وتفتيت المنطقة العربية الى طوائف متحاربة.

ومع ذلك، عجزت اسرائيل عن توسيع نطاق كامب ديفيد، وعجزت، أيضاً، عن فرض السوق المشتركة على العرب.

غير ان طموح اسرائيل الامبراطوري ذهب الى حد تحقيق التكامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة الاميركية في اطار تحالف استراتيجي يجمع بين البلدين. انها ذات الرؤيا الامبراطورية. لكنها تتحقق ليس فقط تحت جناح اميركا بل في علاقة عضوية معها.

فطبقاً لاتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وهو الاتفاق الذي وقع في العام ١٩٨٣ تجديداً وتطويراً لاتفاق تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، تقرر ان يقوم بين البلدين شكل من اشكال التكامل الاقتصادي، هو المنطقة الحرة للتجارة. وقد دخل هذا الاتفاق في حيز التنفيذ منذ بداية أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥.

يبحثون في الولايات المتحدة، منذ سنوات، ما يسمى «اسرائيل ثروة استراتيجية للولايات المتحدة الاميركية». وهذا المفهوم هو محصلة سنوات طويلة من الوحدة الحقيقية في المصالح بين البلدين. فالى جانب المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية الى الكيان الصهيوني منذ تأسيسه في العام ١٩٤٨، وباعتبار ان نصف ديون اسرائيل الخارجية هي ديون طويلة الاجل للحكومة الاميركية، فقد تكفلت الولايات المتحدة بتقديم نحو ٤٠ بالمئة من الدخل القومي الاسرائيلي والتزمت بتمويل عجز الموازنة العامة الاسرائيلية؛ فانها تتعامل معها، الآن، بوصفها قطعة من الولايات المتحدة الاميركية ذاتها، وقيل انها غدت، رسمياً لا فعلياً فحسب، الولاية الحادية والخمسين.

فالمطروح، الآن، ليس مجرد ان تكون اسرائيل قوية اقتصادياً مثلما هي قوية عسكرياً،